حالة التكامل في أفريقيا

(الإصدار 4)

حقائق بارزة

1-يتضمن الإصدار الرابع للتقرير عن حالة التكامل في أفريقيا معلومات عن عملية تنفيذ أجندة التكامل من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتمثل الهدف الشامل من هذا التقرير في إطلاع صناع القرار السياسي في القارة على حالة التكامل في القارة وتقديم بعض التوصيات بشأن كيفية الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة.

2- تنهض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأنشطة وبرامج متنوعة في مجالات عديدة للتكامل. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في مجالات التكامل الرئيسية مثل التجارة، وتشجيع الاستثمار، والبنية التحتية، وحرية تنقل الأشخاص، والتقارب الاقتصادى الكلي، والزراعة والأمن الغذائي، والسلم والأمن، والشؤون الاجتماعية، والسياحة، والصناعة والتخطيط، والرصد والتقييم. وفي هذا الخصوص، يقدم تحليلا عن التقدم، والتحديات، والآفاق المستقبلية لكل قطاع من القطاعات المشار إليها آنفا. ويقوم كذلك بتقييم حالة التكامل على مستوى القارة، ولاسيما على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال الوقوف على التقدم المحرز بخصوص تنفيذ برامج ومبادرات التكامل الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وأخيرا، هناك حاجة إلى تسليط الضوء على بعض أفضل الممارسات والتجارب في أفريقيا وأهمها الترتيب الثلاثي: جماعة شرق أفريقيا – مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي- الكوميسا. وفي هذا الصدد، ينظر التقرير في التقدم المحرز في عملية التفاوض الثلاثية فضلا عن تنفيذ شتي البرامج المتفق عليها.

ما هي حالة التكامل في المجموعات الاقتصادية الإقليمية؟

3-تحتل البلدان الأفريقية، ككتلة اقتصادية، مكانة متدنية في التصنيف الاقتصادي العالمي. وتعد القارة الأفريقية موطنا لنسبة 14 % من سكان العالم، وتمثل أقل من 3 % من إجمالي الناتج المحلي، وتتلقى 3 % فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية للسلع، تمثل القارة 1.8 % فقط من الواردات و3.6 % فقط من الصادرات. بل وتعد هذه المعدلات أكثر انخفاضا في قطاع الخدمات: 1.7 % من الواردات و1.8 % من الصادرات. وبغض النظر عن المواقع غير المواتية نسبيا بوجه عام، فإن الوضع يتباين تباينا كبيرا إذا نظرنا للبلدان بصورة فردية. فالتجارة البينية الأفريقية تبلغ نحو 12 % مقابل 60 %، و40 %، و30 % للتجارة البينية الاقليمية التي حققتها أوروبا، وأمريكا الشمالية، والآسيان، على التوالي. وحتى لو أخذنا في الاعتبار التجارة العابرة للحدود غير الرسمية وغير المسجلة في أفريقيا، فلن يتجاوز المستوى الإجمالي للتجارة البينية الأفريقية على الأرجح نسبة 20 في المائة، وهي نسبة لاتزال أكثر انخفاضا عن المناطق الرئيسية الأخرى في العالم.

4-يعترف الاتحاد الأفريقي بثماني مجموعات اقتصادية إقليمية تتكون أساسا من تكتلات تجارية، وتنطوي في بعض الحالات على قدر من التعاون السياسي. وتشكل جميع هذه المجموعات "ركائز" الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وتتحرك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ معاهدة أبوجا بإيقاعات مختلفة. وتعد جماعة شرق أفريقيا الأكثر تقدما حيث أطلقت سوقها المشتركة في 2010. وأطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في يونيو 2009. وحققت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا /الإيكواس/ ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي /سادك/ بعض التقدم في إبرام اتفاقياتهما للتجارة الحرة وتخططان لإطلاق اتحادهما الجمركي في 2015 و2013 على التوالي. وأطلقت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا /الإيكاس/ منطقتها للتجارة الحرة في 2004 ولكنها تواجه تحديات هائلة في مجال تنفيذها. ويتحرك اتحاد المغرب

العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء / س ص/ والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية /الإيجاد/ ببطء ومازالوا في مرحلة التعاون فيما بين دولهم الأعضاء.

الحواجز غير الجمركية

5- بغض النظر عن المشاكل في تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة المتفق عليها، فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تواجه أيضا الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. وفي هذا الصدد، تتبع المجموعات الاقتصادية الإقليمية نهجا مختلفة في التعامل مع الحواجز غير الجمركية. فقد اعتمدت المجموعات الاقتصادية الثلاث التي تشكل الترتيب الثلاثي برنامجا لإزالة الحواجز غير الجمركية يتمثل في نظام قائم على الإنترنت لاستخدامه من قبل أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية فضلا عن متابعة عملية إزالتها. وأنشأت الإيكواس لجانا وطنية للتعامل مع مشاكل الحواجز غير الجمركية ومكاتب للشكاوي على الحدود فيما لاتزال بقية المجموعات الاقتصادية الإقليمية بصدد إنشاء مثل هذا النظام لإزالة الحواجز غير الجمركية.

المراكز الحدودية الجامعة

6-وضعت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية سياسات تنافسية، وهي عموما تلك المجموعات التي تتحرك إما باتجاه الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة أو التي تكون قد بلغت هاتين المرحلتين. وتتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتسهيل التجارة في مبادرة المراكز الحدودية الجامعة. ويستخدم هذا المفهوم للحد من التأخير في المراكز الحدودية على ممرات النقل الرئيسية في المنطقة، في أحيان كثيرة نتيجة لضعف مستوى المرافق، والعمليات اليدوية، والإجراءات المطولة وغير المتكاملة، وضعف تدفق حركة المرور. وفي إطار مفهوم المراكز الحدودية الجامعة، تتوقف كل حركة المرور مرة واحدة في كل اتجاه من السفر، مما يسهل

سرعة تنقل الأشخاص والسلع، ويتيح لضباط مراقبة الحدود من الدولتين الشريكتين القيام بتفتيش مشترك. واستخدم هذا المفهوم لأول مرة في مركز شيروندو الحدودي الجامع بين زيمبابوي وزامبيا ووصف بأنه ناجح. واعتمد إنشاء المراكز الحدودية الجامعة على نطاق واسع الآن في مجموعات اقتصادية مختلفة مثل الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والإيكواس، والسادك، والإيكاس.

تشجيع السياسات التنافسية والاستثمار

7- وضعت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية سياسات تنافسية، وغالبا ما تكون المجموعات التي تتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة أو تلك التي بلغت هاتين المرحلتين. وأنشئت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا ويقع مقرها في القاهرة، مصر. وتضطلع بدور تنسيق وتعزيز أنشطة الوكالات الوطنية لتشجيع استثمارات الكوميسا . فضلا عن ذلك، عقدت أربعة منتديات للكوميسا في مجال الاستثمار بهدف تعزيز الكوميسا كوجهة استثمارية، وخلق روابط أعمال بين العناصر الفاعلة للأعمال في الكوميسا وخارج الكوميسا. ولدى جماعة شرق أفريقيا قانون نموذجي للاستثمار وهي تخطط لرفع مستواه إلى تشريع/بروتوكول لجماعة شرق أفريقيا يعزز جماعة شرق أفريقيا كوجهة استثمارية. ويعد مجلس أعمال شرق أفريقيا أعلى هيئة لجمعيات الأعمال من القطاع الخاص والشركات في بلدان شرق أفريقيا الخمسة. ويعتبر دليل الأعمال لشرق أفريقيا أول دليل للأعمال في شرق أفريقيا وأكثرهم شمولا. واستكملت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي /سادك/ بروتوكولا بشأن التمويل والاستثمار في 2006 ودخل حيز النفاذ في ابريل 2010. وتعمل الإيكواس في ثلاثة مجالات هي بالتحديد: إنشاء سوق الاستثمار المشتركة للايكواس، وتعزيز مناخ الاستثمار وتكامل الأسواق المالية. وتعمل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا /الإيكاس/ على وضع استراتيجية إقليمية لتشجيع الاستثمار وإنشاء صندوق ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

البنية التحتية

النقل البري

8-سعيا إلى صيانة أصول البنية التحتية الحالية والمتنامية للطرق من خلال الصيانة والإدارة السليمة، أجرت بلدان الكوميسا إصلاحات لإدارة وتمويل قطاع الطرق. وقد أنشأت معظم البلدان صناديق للطرق ووكالات لتطوير الطرق من أجل صيانة شبكات الطرق الوطنية والإقليمية على حد سواء. ومن بين البلدان التي أنشأت صناديق وهيئات الطرق هذه ، هناك: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، ملاوي، ورواندا، والسودان، وأوغندا، وزمبيا وزيمبابوي. وكان المصدر الرئيسي لتمويل صيانة الطرق هو ضريبة الوقود في حين تم تمويل البناء وإعادة التأهيل من خلال مخصصات ميزانية الحكومة والاقتراض من البنوك والصناديق الإنمائية للشركاء المتعاونين.

9-أنشأت الإيكواس اللجان الوطنية للنقل البري وتسهيل العبور، بعضوية جميع العناصر الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص في مرافق التجارة والنقل بجميع الدول الأعضاء لضمان حرية تدفق التجارة والنقل على طول ممراتها. وتقوم الإيكواس بتنسيق برنامج يموله البنك الأفريقي للتنمية لإنشاء طريق سريع وتسهيل النقل بين نيجيريا والكاميرون (ممر طريق باميندا-إينوجو) وبناء ثلاثة جسور هامة في سيراليون (سيوا ووانجي وموا). كما تقوم اللجنة بتسهيل تطوير طريق ممر أبيدجان- لاجوس من خلال برنامج تسهيل التجارة والنقل. ويشمل البرنامج إصلاح قطاعات من الطرق في غانا، وبنين وتوجو.

10- على الرغم من أن مشاريع النقل هي صفقة على المستوى الثنائي، إلا أن الإيجاد واصلت الضغط / وتعبئة الموارد من أجل هذه المشاريع:

- ممر نيروبي– أديس أبابا (طريق أيسيولو– مويالي– أديس أبابا)؛ أجزاء مختلفة في مراحل تنفيذ مختلفة، قيد الإنشاء والتوريد وإعادة التأهيل، بتمويل من البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي.
- ممر كمبالا– جوبا: نيمولي–جوبا قيد الإنشاء في جنوب السودان؛ جولو–نيمولي (أوغندا) قيد التوريد.
- ممر بربرة (أرض الصومال– إثيوبيا): دراسة جدوى وخدمات تصميم هندسي مفصلة قيد التوريد.
- ممر جيبوتي– أديس أبابا: الجزء المتبقي من طريق أرتا– جليلي وجزء من طريق في جيبوتي قيد التوريد.

11– حددت جماعة شرق أفريقيا خمسة ممرات رئيسية داخل المجموعة (بطول إجمالي يبلغ 12.000 كم) مما يشكل أولوية استراتيجية ويتطلب إعادة تأهيل وتحديث لاستكمال شبكة الطرق في المجموعة. وتشمل المنجزات الرئيسية ما يلي:

- دراسات جدوى وتصميم مفصل لطريق أروشا– هوليلي– تافيتا وطريق ماليندي – لونجا لونجا وتانجا–باجامويو.
- دراسة استطلاعية عن القدرات الهندسية المدنية المتعاقدة في شرق أفريقيا.
- خدمات استشارية لمراجعة حسابات مشروع تطوير طريق أروشا– نامانجا– آتي.
- دراسة عن استراتيجية نقل شرق أفريقيا وبرنامج التنمية الإقليمية لقطاع الطرق ومشروع تسهيل النقل في شرق أفريقيا.

12– يتعلق التقدم المحرز في تنفيذ خطة توافق المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/ الإيكاس/ بشأن النقل في وسط أفريقيا وأولوياته ذات الأولوية بتنفيذ مشروع الطريق السريع

فوجامو- دوسالا – دوليزي (الجابون- الكونغو) ومشروع تطوير طريق ويسو سانجميليما وتسهيل النقل في ممر طريق برازافيل – ياوندي.

النقل بالسكة الحديد

13- تستند العديد من المشاريع الجديدة لتطوير السكة الحديد التي تجري حاليا في أفريقيا إلى إطار اتحاد السكك الحديدية الأفريقية الذي يدعو إلى بناء سكك حديدية ذات مقياس معياري. وتشمل الشبكات المزمع تطويرها في شرق أفريقيا والجنوب الافريقي في إطار نهج الممر المعتمد ما يلي:

- وصلة للسكك الحديدية لجيبوتي، إثيوبيا، جنوب السودان، والسودان، تبدأ من جيبوتي وتنتهي في جوبا؛
- وصلة للسكك الحديدية تربط كينيا، وجنوب السودان، وإثيوبيا تبدأ من ميناء لامو وتنتهي في جوبا مع وصلة إلى شبكة إثيوبيا/ جيبوتي من خلال مويالي؛
- سكة حديد نهر كاجيرا تربط تنزانيا ورواندا وبوروندي وتبدأ من إيساكا حيث يمول البنك الأفريقي للتنمية دراسة الجدوى المتعلقة بها.

14-فضلا عن ذلك، قررت إثيوبيا، وجيبوتي وبلدان جماعة شرق أفريقيا الخمسة وهي بالتحديد: بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا وأغندا تطوير شبكات للسكك الحديدية ذات مقياس معياري لتحل محل الشبكات الحالية ذات المقياس الضيق. ويعد المشروع الإقليمي الرئيسي للإيكاس في مجال النقل بالسكة الحديد هو تمديد خط السكة الحديد ليكيتي- فرانسفيل بين الجابون والكونغو.

النقل الجوي

15- فيما يتعلق بالنقل الجوي، يجري حاليا تنفيذ مختلف المبادرات والبرامج في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتم نقل وكالة مراقبة السلامة والأمن للطيران المدني لجماعة شرق أفريقيا إلى مقرها الدائم في عنتيبي، أوغندا. وتركز الإيكواس على تعزيز تنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير النقل الجوي من خلال اعتماد هيئة الإيكواس لقوانين مجتمعية خاصة بإنشاء إطار قانوني موحد للنقل الجوي للدول الأعضاء في الإيكواس في فبراير 2012. وجميع البلدان الأعضاء في الإيكاس تغطيها حاليا البرامج المختلفة لبرنامج بناء القدرات على مراقبة سلامة الطيران. كما اعتمد الوزراء المسؤولون عن الطيران المدني قانون الطيران المدني لوسط أفريقيا في بوجومبورا في 11 يونيو 2012.

الطاقة

16- بدأت الكوميسا مؤخرا برنامجا للطاقة تتمثل مهمته الأساسية في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية الطاقة، والتجارة وبناء القدرات. كما اعتمدت الكوميسا في نوفمبر 2007، الإطار النموذجي لسياسات الطاقة للكوميسا. وفي مجال الطاقة المتجددة، وضعت قاعدة بيانات أساسية للطاقة المتجددة لإقليم الكوميسا. وأنشئ مجمع الطاقة لشرق أفريقيا في 2005 واعتمد في نوفمبر 2006 بصفته وكالة متخصصة للكوميسا وأداة لتعزيز الترابط في مجال الطاقة في الاقليم وفي سائر أفريقيا. واعتمد مجمع الطاقة لشرق أفريقيا خارطة الطريق الاستراتيجية 2025 وتصميم السوق الإقليمية. كما وضعت خطة رئيسية للطاقة الإقليمية وشفرة إضافة إلى إنشا جهاز تنظيمي مستقل.

17- استكملت الخطة الرئيسية للطاقة لشرق أفريقيا في مايو 2011 وأقرها المجلس القطاعي للطاقة لجماعة لشرق أفريقيا في يونيو 2011. وتحدد الخطة الرئيسية للطاقة البرنامج الأقل

تكلفة لتوليد الطاقة ونقلها للوفاء بطلب الإقليم على الكهرباء خلال الفترة 2013–2038. ووضعت الخطة الرئيسية للطاقة مع رمز للربط يحكم تصميم نظام الإرسال ومتطلبات التشغيل لربط الاتصال البيني الإقليمي. وواصل مجمع الطاقة لغرب أفريقيا الجهود لتحديث الخطة الرئيسية للإيكواس للانتاج والتوزيع التي اعتمدت في نوفمبر 2011. وقام مجمع الطاقة لغرب أفريقيا بتنسيق الأعمال الجارية في إطار برنامج الطوارئ لمدينتي بيساو وكوناكرى. ودخلت هيئة تنظيم الكهرباء الإقليمية للإيكواس مرحلة التشغيل الفعلي لإنشاء سوق كهرباء إقليمية في يناير 2011. وأنشأت الدول الأعضاء في الإيكاس في أبريل 2003 مجمع الطاقة لوسط أفريقيا الذي أصبح وكالة متخصصة للإيكاس بموجب المقرر رقم 021/CEEAC/2004. وتتمثل أحد الانجازات الرئيسية لمجع الطاقة لوسط أفريقيا في التقدم المحرز في تنفيذ مشروع إينجا الكبير.

حرية تنقل الأشخاص

18- فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص، أنجزت نتائج هائلة في أقاليم معينة مثل الإيكواس وجماعة شرق أفريقيا واتحاد المغرب العربي؛ وعلى جانب آخر ، لاتزال بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية (السادك، الإيكاس، س ص، الايجاد والكوميسا) تواجه تحديات في هذا الخصوص. وعلى الرغم من التقدم المحرز، إلا أن عقبات عديدة تعمل على إبطاء بل وعرقلة عملية التكامل. وفي هذا الصدد، يواجه تنقل الأشخاص عددا من المشاكل، بما في ذلك البنية التحتية، ولاسيما النقل البري مثل الارتفاع الكبير لعدد الحواجز التي تقيمها قوات الأمن فضلا عن الحواجز غير الشرعية وانعدام الأمن في الطرق. وعادة ما تشير البلدان إلى الأمن باعتباره السبب الرئيسي لتأجيل تنفيذ القرارات حول حرية تنقل الأشخاص التي اتخذت على المستوي الإقليمي.

التقارب الاقتصادي الكلي

19-بالنسبة لتنفيذ برامجها للتعاون النقدي، لاتزال المجموعات الاقتصادية الإقليمية عند مراحل مختلفة من التكامل. فقد وضعت الكوميسا الإطار المتعدد الأطراف للرقابة المالية؛ واعتمدت خطة لتطوير النظام المالي والاستقرار؛ وصممت إطار تقييم لاستقرار النظام المالي. كذلك، إنشئ المعهد النقدي للكوميسا في 2011 في نيروبي، كينيا، بغية القيام بكل العمل التحضيري لتنفيذ جميع مراحل برنامج التعاون النقدي للكوميسا. كما قامت الكوميسا بتفعيل النظام الإقليمي للدفع والتسوية. وتجري على قدم وساق الأعمال التحضيرية للانتقال إلى الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا. ووصلت المفاوضات بشأن بروتوكول الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا إلى مراحل متقدمة وغطت معظم أجزاء مشروع البروتوكول. ويتجه استعراض معايير تطابق الاقتصاد الكلي لجماعة شرق أفريقيا إلى استكماله. وطبقا لخارطة الطريق التي اعتمدتها الإيكواس، يجري التخطيط لاطلاق المنطقة النقدية الثانية بحلول 2015 وإطلاق منطقة نقدية أوسع من خلال دمج منطقة الفرنك الأفريقي والمنطقة النقدية الثانية بحلول 2020.

الزراعة والأمن الغذائي

20- سعيا إلى التعجيل بتنفيذ السياسة الزراعية للإيكواس، اعتمد مجلس الوزراء اللوائح الاستراتيجية الرئيسية. فضلا عن ذلك، تم إعداد واعتماد الخطة الاستراتيجية للإيكواس لمعالجة وتنمية قطاع الثروة الحيوانية. ويشكل ذلك جانبا هاما من تنفيذ السياسة الزراعية للإيكواس على الصعيدين الوطني والإقليمي في قطاع الثروة الحيوانية. ويعد التحالف من أجل السلع التجارية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي منظمة للتحالف الإقليمي واحدى الوكالات المتخصصة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي /الكوميسا/. ومن جانبها، لاتزال مجموعة تنمية

الجنوب الأفريقية تواصل رصد وتنفيذ إعلان وخطة عمل دار السلام بشأن الأمن الزراعي والغذائي فضلا عن أولويات خطة التنمية الاستراتيجية الإقليمية الإرشادية بشأن الأمن الغذائي والموارد الطبيعية. إضافة إلى ذلك، لاتزال مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي تواصل تنفيذ شبكة المجموعة لأمن البذور التي ترمي إلى تسهيل إنشاء سوق إقليمية للبذور. فضلا عن ذلك، تعمل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على تسهيل تنفيذ نظام البذور المنسق في جميع الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. ووضعت الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية /الإيجاد/ برنامجا إقليميا لإدارة مخاطر الكوارث وتسعى إلى تنفيذه. وتشارك الإيجاد حاليا في إنشاء صندوق للكوارث الإقليمية ووضع خريطة وأطلس للأخطار المسببة للكوارث في إقليم الإيجاد. ووضعت خطة عمل للأمن الغذائي لجماعة شرق أفريقيا (2011–2012) وأقرتها قمة جماعة شرق أفريقيا في ابريل 2011 للتنفيذ. ولدى جماعة شرق أفريقيا العديد من المبادرات لتسهيل وتسريع النهوض بالقطاع الزراعي. وتقوم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتنفيذ برنامج إقليمي بشأن الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المشتركة.

ما هو التقدم المحرز في مفوضية الاتحاد الأفريقي

برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا

21- على الصعيد القاري، قدم برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا التوقعات الكلية للطلب على البنية التحتية في كل قطاع حتي 2040 (أو 2020 بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والثغرات والاختناقات المتوقعة الناجمة عن عدم تطابق العرض والطلب، وأوجه القصور المؤسسية التي سلط عليها الضوء من قبل والخيارات لتحديد وإعداد وتمويل المشاريع. وتم تنظيم هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط (حتي 2020 و2030) مع نظرة طويلة الأجل لتلبية الطلب حتى 2040. نظرا لاحتياجات أفريقيا العاجلة في مجال البنية التحتية، تم

إدراج قائمة المشاريع والبرامج للتنفيذ على الأجل القصير في خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا. وتقدر التكلفة الحالية لبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا بأكثر من 360 مليار دولار أمريكي ، ومن المتوقع أن تصل تكلفة إجمالي رأس المال لتسليم خطة العمل ذات الأولوية من عام 2012 إلى 2020 إلى حوالي 68 مليار دولار أمريكي أو نحو 7.5 مليار دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات التسع القادمة. ولاتزال تعبئة الأموال لتنفيذ برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا تشكل تحديا.

البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

22- سجل تقدم كبير في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية فيما يتعلق بالإنفاق الزراعي والنمو القطاعي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف مابوتو بتخصيص ما لايقل عن نسبة 10 في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام للزراعة وما لايقل عن نسبة 6 في المائة سنويا للنمو القطاعي على التوالي. وتبين الإحصاءات الحديثة أن نحو تسع دول بلغت أو تجاوزت هدف ال10%. وتقوم تسع دول بإنفاق ما بين 5 و10 في المائة خصصت 29 بلدا أقل من 5 في المائة من ميزانياتها الإجمالية للزراعة. وارتفع عدد البلدان التي وقعت على اتفاقياتها الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى 29 بلدا. ومن بين هذه الاتفاقيات الوطنية ال29، انتهت 21 منها من صياغة خطط الاستثمار القطرية القائمة على البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والتي تم استعراضها أيضا بشكل مستقل.

المؤسسات المالية الأفريقية

23- تعمل المفوضية بشكل وثيق مع اتحاد المصارف المركزية الأفريقية من أجل إعداد استراتيجية مشتركة لانشاء البنك المركزي الأفريقي. ومن المتوقع أن تقدم هذه الاستراتيجية إلى

مؤتمر الوزراء الأفريقيين للاقتصاد والمالية المقرر عقده في مارس 2013 للنظر فيها ، وعلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2013 لاعتمادها.

24- استكملت اللجنة التوجيهية لصندوق النقد الأفريقي عملها بشأن البروتوكول والنظام الأساسي المؤسس للصندوق. ونظرت قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2011 في البروتوكول وأوصت بمراجعته من قبل وزراء العدل قبل اعتماده. وتعمل المفوضية مع صندوق النقد الدولي لمراجعة النص قبل عرضه على خبراء الدول الأعضاء للنظر فيه في فبراير 2013 وعلى المؤتمر المشترك لوزراء مالية الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مارس 2013. ومن المتوقع أن يعرض النص النهائي على قمة يوليو 2013 لاعتماده.

الميثاق الأفريقي للإحصاء واستراتيجية مواءمة الاحصاءات في أفريقيا

25-يعد استخدام احصاءات جيدة النوعية وموثوق بها وقابلة للمقارنة أمرا لابد منه لأية عملية للرصد والتقييم. وفي هذا الخصوص، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009 الميثاق الأفريقي للإحصاء الذي يحث موردي، ومنتجي ومستخدمي البيانات الاحصائية على التعاون بشكل أوثق وفعال من أجل تحسين جودة وفائدة المعلومات الاحصائية . وحتي يومنا هذا، وقعت على الميثاق 22 بلدا وصدقت عليه ستة بلدان فقط. واعتمد رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2010 الاستراتيجية من أجل مواءمة الاحصاءات في أفريقيا ويجري تنفيذها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

منطقة التجارة الحرة القارية ودفع التجارة البينية الأفريقية

26-في الدورة العادية الثامنة عشرة التي عقدت في 29-30 يناير 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا حول موضوع" تعزيز التجارة البينية الأفريقية"، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات

الاتحاد الأفريقي مقررا (ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVIII) وإعلانا(ASSEMBLY/AU/DECL.1(XVIII) يعكسان الالتزام الأفريقي القوي للقادة الأفريقيين بالتعجيل بتكامل أسواق القارة وتعميقها. ووافق رؤساء الدول والحكومات على خارطة طريق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول التاريخ الإرشادي 2017. وخلال الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، اعتمد رؤساء الدول والحكومات مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.426(XIX) الذي يسلط الضوء ، ضمن جملة أمور أخرى، على الانجازات الرئيسية التي تحققت في مجال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية ولاسيما النتائج التي تحققت في مجال تفعيل اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية ونتائج مشاورات اللجنة السباعية لرؤساء الدول والحكومات بشأن التحديات الناجمة عن تدني مستويات التجارة البينية الأفريقية، والبنية التحتية، والقدرات الانتاجية لسرعة متابعة منطقة التجارة الحرة القارية ودفع التجارة البينية الأفريقية.

برنامج الحد الأدنى من التكامل

27-أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج الحد الأدنى من التكامل بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واعتمدته باعتباره" إطارا استراتيجيا ديناميا قاريا لعملية التكامل". ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة عمل لتنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل اعتمدتها الدورة الخامسة للوزراء الأفريقيين للتكامل وأقرها رؤساء الدول والحكومات خلال قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012. وكلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقدير متطلبات التمويل اللازمة (التكلفة) لتنفيذ كل نشاط ومشروع متضمن في خطة برنامج الحد الأدنى من التكامل. وتقدر التكلفة الشاملة لتنفيذ خطة عمل الحد الأدنى من التكامل بنحو 110ر950 مليون دولار أمريكي. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع

استراتيجية تعبئة لخطة عمل برنامج الحد الأدنى من التكامل فضلا عن إنشاء صندوق للتكامل.

أفضل الممارسات: الترتيب الثلاثي

لجماعة شرق أفريقيا–الكوميسا–مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

28– يمثل الترتيب الثلاثي الكوميسا– جماعة شرق أفريقيا–مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أفضل الممارسات التي تشجع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على محاكاتها للإسراع إلى مواءمة برامجها وأنشطتها. وخلال مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في جوهانسبيرج ، جنوب أفريقيا، في 12 يونيو 2011، وقع رؤساء دول وحكومات المجموعات الثلاث على إعلان إطلاق المفاوضات بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، واعتمدوا خارطة الطريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية واعتمدوا كذلك مبادئ التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وعملياتها وإطارها المؤسسي. وتشمل منطقة التجارة الحرة الثلاثية ثلاث ركائز هي: تكامل الأسواق، وتنمية البنية التحتية والتنمية الصناعية. وسوف يتم التفاوض بشأن تنقل أصحاب الأعمال تحت مسار منفصل.

التحديات والمعوقات

29– على الرغم من التقدم المحرز في جميع القطاعات، لاتزال أفريقيا تواجه صعوبات عديدة، من بين جملة أمور أخرى، الصعوبات الناشئة عن مواءمة السياسات؛ وعدم كفاية الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات التكامل، وتخوف الدول من التنازل عن بعض اختصاصاتها؛ وغياب/ عدم فعالية آليات التعويض عن الخسائر المؤقتة في عملية التكامل؛ وعدم كفاية البنية التحتية للتكامل المادي، والافتقار إلى ملكية المشاريع الإقليمية على مستوي القواعد الشعبية. ويمكن تفسير ذلك من خلال نهج من أعلى إلى أسفل المستخدمة في وضع مختلف السياسات والبرامج

القارية والإقليمية بمشاركة ضعيفة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والافتقار إلى ملكية البرامج الإقليمية على الصعيد الوطني؛ وعدم كفاية الموارد المالية ونقص الموارد البشرية.

ما هو طريق المضي قدما

30–تتحرك المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإيقاع مختلف في عملية التكامل. ففي حين أنجزت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقدما جيدا جدا في قطاعات مختلفة، لا تزال أخرى عالقة في الخلف وتكافح. وكطريق للمضي للقدما، أوصى التقرير بما يلي:" هناك حاجة إلى تعزيز دور وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد باعتباره "مركز أبحاث"؛ والتركيز على التخطيط البعيد والمتوسط المدى لدى ترجمة الاستراتيجيات والسياسات المجتمعية إلى برنامج إنمائي شامل حقيقي؛ وينبغي تعزيز دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في رصد وتقييم عملية التكامل؛ وينبغي للدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج الإقليمية على الصعيد الوطني؛ وهناك حاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ أطر السياسات الإقليمية من خلال تعزيز الدعوة والمساعدة الفنية على الصعيد الوطني وهناك حاجة لإدماجها على شتى المستويات. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعهد بحوكمة التكامل من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية المتفق عليها؛ وينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تدعم العمل الجاري بشأن مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي بغية تمويل برامج التكامل وترجمتها إلى واقع ملموس؛ وينبغي أيضا للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تبدأ أيضا في التفكير بشأن وضع مصادر تمويلها الخاصة البديلة.